النفقات العامة

1. معنى النفقة العامة

يمكن تعريف النفقة العامة باعتبارها "المبالغ النقدية التي تقوم بإنفقاها الجهات الحكومية بغرض تحقيق منفعة عامة"، ومن هنا فإن النفقة العامة تنطوي على ثلاث عناصر:

أ. مصروفات قابلة للتقدير النقدي:

فكما سبق وألمحنا فإن الدولة وهي بصدد إشباع الحاجات العامة تحصل على ما يلزمها من موارد إقتصادية عن طريق دفع مقابل لأصحاب خدمات عناصر الإنتاج وفي مقابل ما يلزمها من سلع وخدمات.

وحتى في الحالات التي تعمد فيها الدولة إلى استخدام أسلوب الإعانات العينية، كأن تقدم جزءا مما تنتجه من سلع أو ما تقدمه من خدمات دون مقابل فإنها تضطر إلى دفع مقابل نقدي في مرحلة إنتاج هذه السلع أو توفير هذه الخدمات، ويستثنى من ذلك حالات كالتجنيد الإجباري حيث تحصل الدولة على خدمات الأفراد المجندين دون مقابل نقدي، بصرف النظر عما يتقاضاه هؤلاء الجنود من مصروف لا يمثل مقابلا لما يؤدونه للوطن من خدمات.

ب. قيام جهة حكومية بالإنفاق:

لعل من أهم ما يفرق بين النفقة العامة والنفقة الخاصة أن النفقة العامة تقوم بها جهة عامة، والتي تتمثل في كافة الأشخاص المعنوية، أي أشخاص القانون العام، ممثلة في الحكومة المركزية والمحليات والهيئات العامة والمؤسسات ومختلف الإدارات الحكومية، ويستند هذا المعيار على أساس أن الجهات العامة تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة في معظم الأحوال حتى وإن مارست بعض هذه الجهات أنشطة تبدو في ظاهرها أنها تستهدف تحقيق أرباح نقدية مثلما تفعل بعض شركات القطاع العام.

ج. الإنفاق بغرض تحقيق منفعة عامة:

لما كان غرض الإنفاق الخاص هو تحقيق منفعة خاصة، فإنه يشترط لكي تكون النفقة عامة أن يكن الغرض منها هو تحقيق منفعة عامة أي إشباع حاجات عامة، ولا شك أن مضمون ومفهوم الحاجات العامة قد لحقه الكثير من التغيير، مع تطور وظائف الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم الدولة الاشتراكية أو الدولة المنتجة.

2. تطور الفكر المالي للنفقة:

انعكس التطور الذي لحق بالنظام الإقتصادي والسياسي والاجتماعي على دورا لدولة في النشاط الإقتصادي ومن ثم على دورها في النشاط المالي، ومن ثم يمكن القول أن التطور الذي لحق بالنفقات العامة كأحد أدوات السياسة المالية قد ارتبط بشكل أساسي بدور الدولة في النشاط المالي.

فعندما ساد المذهب الفردي الحر، اقتصر دول الدولة ونشاطها المالي على اشباع بعض الحاجات العامة الأساسية أو التقليدية، كالدفاع والأمن والقضاء، وبحيث لا تتدخل الدولة أو لا تؤثر في النشاط الإقتصادي للأفراد، وهي بصدد إشباع هذه الحاجات، ومن هنا أطلق على مثل هذه الدولة بالدولة الحارسة، أي التي تحرس النشاط الإقتصادي الخاص.

وطبقا لذلك اقتصر النشاط المالي للدولة على تحقيق الغرض المالي، متمثلا في النفقات العامة اللازمة لتسيير المرافق العامة التقليدية، وتدبير الإيرادات العامة اللازمة لتغطية هذه النفقات فحسب، واقتصر دور الميزانية على تحقيق التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العادية.

ومع التطور الذي لحق بدور الدولة في النشاط الإقتصادي خلال النصف الأول من القرن العشرين، وتحت ضغط الأزمات الإقتصادية التي تعرضت لها الإقتصاديات الرأسمالية خلال أزمة الكساد العظيم في الثلاثينات من هذا القرن، تطور الدور الذي تلعبه الدولة في النشاط الإقتصادي، ومن ثم تطور الدول المالي للدولة بحيث أصبح في الإمكان اللجوء إلى عجز الميزانية لتحقيق أغراض التوازن الإقتصادي ورفع مستوى التشغيل والإنتاج.

ومن هنا ظهرت الدولة المتدخلة، وتطور دور المالية المحايدة إلى المالية المحرضة، ثم المالية المعوضة، والتي تعني اتساع النشاط المالي للدولة بحيث لم يعد غرض النفقات العامة مقصورا على الحاجات الأساسية، بل أصبح من الضروري ممارسة الدولة لبعض النفقات حتى ولو تم تمويلها من خلال الاقتراض أو الإصدار النقدي الجديد، بغرض رفع مستوى الطلب الكلي والتأثير على مستوى التشغيل والإنتاج.

ومع ظهور النزعات الاشتراكية وبداية الاهتمام بعملية التنمية الإقتصادية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تطور دور الدولة ونشاطها المالي بشكل كبير، بحيث أصبحت الدولة تمارس دورا في العملية الإنتاجية، وفي تحقيق اعتبارات العدالة الاجتماعية، وإعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع.

3. محددات النفقات العامة:

يقصد بمحددات النفقات العامة العوامل التي تحدد نطاق الحاجات العامة التي تقوم الدولة بإشباعها، وبمعنى آخر فإنه بعد التطور الذي لحق بدور الدولة في مختلف النظم الإقتصادية يثور تساؤل حول مدى ونطاق الحاجات العامة التي يمكن أن تتصدى لها الدولة وتساهم في إشباعها، وما هي القيود التي يمكن أن ترد على النشاط المالي للدولة.

أ. المذهب الإقتصادي:

مما لا شك فيه أن دور الدولة طبقا للمذهب الذي تعتنقه يمثل أحد المحددات الرئيسية لنطاق النشاط المالي للدولة عمومًا، ومدى الحاجات العامة التي تقوم بإشباعها وكما ذكرنا فإنه على الرغم من الرخاء الإقتصادي والقدرات المالية المتاحة للدولة في ظل المذهب الفردي الحر إلا أن الحاجات العامة كانت محدودة للغاية ومحصورة في الخدمات والمرافق الأساسية.

أما في ظل المذهب الاشتراكي الذي يعطي أولوية للحاجات الجماعية على الحاجات الفرعية، فإن نطاق النشاط المالي للدولة أصبح متسعًا بقدر ما تملك الدولة من وسائل الإنتاج التي تسيطر عليها سيطرة واسعة، ومن هنا تزايد حجم النفقات العامة مع اتساع الوظائف التي تمارسها الدولة في ظل المذهب الاشتراكي.

بل إنه حتى في ظل المذهب الحر السائد الآن في الدول الرأسمالية يلاحظ تزايد واتساع النشاط المالي للدولة، نتيجة لما حدث من تطور في دور الدولة في الحياة الإقتصادية وتحولها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة.

والآن وبعد سقوط النظام الاشتراكي، وانحسار الدول التي تطبق المذهب الاشتراكي في عدد محدود للغاية (كوريا الشمالية، كوبا، والصين إلى حد ما)، إضافة إلى الاتجاه نحو العولمة التي تعني وحدة العالم واتصاله وارتباطه، فإن النظم الإقتصادية تتجه نحو التحرير والحرية الإقتصادية، ومع ذلك أصبح دور الدولة في الحياة الإقتصادية أكثر إلحاحا وأشد قوة، كل ما في الأمر أن طبيعة هذا الدور قد تغيرت من ممارسة الأنشطة الإقتصادية إلى توفير البيئة المناسبة للقطاع الخاص كي يمارس مختلف الأنشطة، على أن توفر الحكومة المرافق العامة من طرق وكباري وكهرباء ومواصلات واتصالات، وتضع السياسات الإقتصادية والقوانين التشريعية التي تحكم وتنظم العلاقات بين أفراد المجتمع.

ب. الطاقة المالية للدولة:

لا شك في أن تصدي الدولة لإشباع الحاجات العامة يستلزم توفر الموارد المالية اللازمة لذلك، حيث أصبح من المسلم به أن النفقات العامة للدولة الحديثة تأخذ صورة نقدية، ومن هنا تمثل قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات محددا أساسيا لنطاق النشاط المالي للدولة ولحجم النفقات العامة.

وكما سيأتي بيانه فإن هناك حدودا قصوى ترد على الطاقة الضريبية للدولة والتي تمثل مصدرا رئيسيا لتمويل النفقات العامة، بحيث أن تجاوز هذه الحدود يمكن أن يضر بمستوى معيشة أفراد المجتمع ويؤثر على نشاطهم في العمل والإنتاج.

وعلى الرغم من هذه الحدود على الطاقة الضريبية القصوى للمجتمع، فإن مصادر الإيرادات العامة في الوقت الحالي قد أصبحت متعددة بالشكل الذي يسمح بتمويل المزيد من النفقات العامة، كما أن تطور الفكر المالي قد أتاح أمام الدولة فرصة الاقتراض من الأفراد بغرض تمويل الإنفاق العام، فضلا عما تتيحه عملية الإصدار الجديد من أرباح وما توفره من موارد مالية كبيرة تحت يد الدولة تتيح لها التوسع في الإنفاق العام.

ولا يجب أن يفهم من ذلك أنه لا توجد حدود على المقدرة المالية للدولة، حيث ترد العديد من المحاذير سواء على عملية الاقتراض العام أو الإصدار الجديد، خصوصا من حيث آثارها التضخمية على الإقتصاد القومي، وهو ما سيأتي بيانه تفصيلا، كل ما في الأمر أن الطاقة المالية للدولة قد تعدت الطاقة الضريبية وأصبحت أكثر اتساعا وإن ظلت تخضع لقيود.

ج. مستوى النشاط الإقتصادي:

وعلى الرغم من الصبغة الاحتمالية التي ترد على مثل هذه الملاحظات أو القوانين، إلا أنه من السهل تبين أسباب علاقة الارتباط بين الإنفاق العام ومستوى النشاط الإقتصادي من خلال انعكاس المتغيرات الإقتصادية الأساسية على مستوى النفقات العامة.

ذلك أنه كلما تحسن مستوى النشاط الإقتصادي وارتفع مستوى الدخل، زادت قدرة الدولة على تحصيل الضرائب، وهي مصدر الإنفاق العام الرئيسي، مما يتيح الفرصة لمزيد من النفقات كلما زاد الدخل القومي، كذلك فإن التقدم الإقتصادي يحمل في طياته المزيد من الحاجات الخاصة والعامة التي يجب توفيرها وإشباعها.

من ناحية أخرى أصبح هناك ارتباط بين مستوى النشاط الإقتصادي والإنفاق العام، من خلال الدور الذي يقوم به الإنفاق الحكومي في تحقيق أهداف النمو والتنمية والاستقرار الإقتصادي.

ظاهرة تزايد النفقات العامة

وفيما يلي نستعرض لأهم العوامل المؤثرات في الإنفاق العام بشكل دائم أو ما تعرف بالمؤثرات الدائمة، وتغيرات الإنفاق العام في الأجل القصير، وأخيرا نتعرض للزيادة الظاهرية في الإنفاق العام.

أولا: المؤثرات الدائمة في الإنفاق العام:

ينطوي التطور الإقتصادي والاجتماعي على بعض التطورات الأساسية في مختلف نواحي الحياة والتي تتضمن التغيرات الفنية والتكنولوجية وتزايد الطلب على الخدمات العامة وتغير مستويات الأسعار، ومن الطبيعي أن يتأثر النشاط المالي للدولة وخصوصا الإنفاق العام بهذه التطورات بحيث تدفع بحجم الإنفاق إلى النمو وبمعدل لا يقل عن معدل نمو الدخل القومي الحقيقي في الأجل الطويل، وفيما يلي نتعرض لأهم هذه المؤثرات الدائمة.

1. التطورات الفنية والتكنولوجية:

على الرغم من أن التقدم الفني والتكنولوجي يمكن أن يعني خفض التكاليف ورفع مستوى الإنتاجية، إلا أنه في مجال اشباع الحاجات العامة تزيد من الأعباء على الحكومة حيث يؤدي إلى تعقد وسائل الإشباع ورفع تكلفتها مما يستلزم المزيد من النفقات مثال ذلك: الخدمات الطبية والتعليمية التي أصبحت تتطلب قدرًا أكبر من المصروفات الحكومية، نتيجة للتطورات الفنية والتكنولوجية في هذه المجالات، ولك أن تتخيل ما يتطلبه التشخيص الآن من فحوصات وتحاليل، وما تستلزمه العمليات الجراحية من أجهزة ومعدات.

2. اتساع نطاق نشاط الدولة:

اتسع نشاط الدولة الحديثة على اختلاف نظمها وفلسفتها بشكل رأسي من خلال قيام الدولة على نحو مستمر بتحسين نوعية ما تقدمه من خدمات وما توفره من سلع عامة، هذا علاوة على ما توليه الدولة الحديثة من عناية للثقافة العامة وتقديم خدماتها المختلفة في مجالات العلوم والفنون والآداب، سواء بإقامة المنشآت اللازمة أي توفير وسائل إشباع هذه الخدمات وتشجعيها للبحوث وتقديم الجوائز والدعم لدور الثقافة والمثقفين، فضلا عن الدور الاجتماعي المتزايد للدولة لعلاج مثالب إقتصاديات السوق وإعادة توزيع الدخل والثروة في المجتمع.

3. الأسباب الإدارية:

من الملاحظ أنه مع تزايد حجم النشاط الذي تمارسه الدولة نتيجة التطورات الاجتماعية وجود زيادة كبيرة في حجم الإدارة الحكومية المركزية والمحلية، والتي تتولى القيام بتقديم الخدمات العامة، ومن الملاحظات الهامة وخصوصًا في الدول النامية نمو حجم المالية في الإدارات الحكومية بشكل كبير يتفوق عما تقدمه من خدمات فضلا عن تضخم نفقاتها من المستلزمات السلعية والخدمية.

4. أسباب مالية:

لقد أسفر التصور في الفكر المالي عن نظرة مغايرة للإنفاق العام، فبعد أن كان يعتبر تدميرًا للثروة أو استهلاكا في أحسن الظروف أصبح الإنفاق العام مصروفا إيجابيا في الحياة الإقتصادية، من خلال النفقات العامة سواء لتوجيه النشاط الإقتصادي أو تحقيق الاستقرار والتوازن، ومما لا شك فيه أن هذه النظرة قد أسفرت عن خلق مزيد من المجالات للإنفاق العام.

كذلك لم تعد الطاقة الضريبية القصوى محددا للإنفاق العام، بعد أن أصبح اللجوء إلى القروض العامة والإصدار الجديد أمرا ممكنا في الفكر المالي الحديث، والواقع أن هذا التطور قد أدى إلى إسراف الكثير من الحكومات في الإنفاق العام، في ظروف الحروب والأزمات وفي حالات عجز الميزانية وتمويل الإستثمارات العامة في الدول النامية بقصد دفع عجلة التنمية ورفع معدل الإستثمار، بحيث أصبح حجم الدين العام يمثل سمة عامة في معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

ثانيا: عوامل تقلب مستوى الإنفاق العام:

تؤدي العوامل الأربعة سالفة الذكر والتي تمثل مؤثرات دائمة إلى تزايد حجم الإنفاق العام بمعدل لا يقل عن معدل نمو الدخل القومي على المدى الطويل، إلا أنها لا تفسر أسباب تقلب الإنفاق العام أو حدوث زيادات مفاجئة في مستوى الإنفاق في الأجل القصير دون أن تمثل اتجاها عاما؛ وفيما يلي أهم العوامل التي تفسر تغيرات الإنفاق العام في الأجل القصير:

1. الحروب:

من الملاحظ أن وجهات نظر الأفراد ومدى تقبلهم لفرض الضرائب يختلف عن موقفهم من الإنفاق العام، بمعنى أنه في الظروف العادية يلاحظ أن الأفراد يبدون مقاومة وعدم رضا نحو الضريبة، وخصوصا عند فرض ضرائب جديدة، وذلك نظرًا لما تمثله الضرائب عموما من أعباء مالية على الأفراد باعتبارها اقتطاع نقدي من دخولهم وثرواتهم، أما نظرة الأفراد للإنفاق العام فإنها

تلقى قبولا عاما في معظم الأحوال، باعتبار أنها تشبع حاجات عامة لديهم وتحقق نفعا خاصا لكل أفراد المجتمع المستفيدين من الخدمة العامة، ومن هنا فإن زيادة الإنفاق العام تلقى ترحيبا وقبولا من أفراد المجتمع في معظم الأحوال.

2. أثر التركيز:

ونعني به ما قد ترتبه التطورات الإقتصادية والاجتماعية من ضغوط تؤدي إلى اتساع مدى الإنفاق المركزي للحكومة المركزية على حساب ما تمارسه السلطات المحلية من أنشطة، بسبب ما تتمتع به السلطة المركزية من كفاءة في ممارسة بعض الأنشطة، ورغم أن التطور الكبير في وسائل النقل والمواصلات يسهل قيام السلطة المركزية ببعض المهام وبكفاءة أكبر إلا أنه يؤدي في نفس الوقت إلى تزايد الإنفاق العام نتيجة لزيادة الطلب على الخدمات العامة من كافة الأقاليم وحرص الدولة على تحقيق المساواة بين أقاليمها.

3. قانون باركنسون:

ويمثل قانون "باركنسون" المتعلق باتجاه الإدارات الحكومية للتوسع والتشعب ظاهرة وثيقة الصلة بتطور الإنفاق العام، سواء في الأجل الطويل أو القصير على حد سواء، حيث يرى وجود إفراط في استخدام القوى البشرية من جانب الإدارات الحكومية المختلفة بشكل مرضي لا يتمشى مع متطلبات حاجة العمل، ويمكن تفسير هذه الظاهرة في وجود ميل لدى بعض المسؤولين في الإدارات الحكومية لزيادة عدد العاملين في الإدارات التابعة لهم دون وجود حاجة ماسة لذلك، وربما يرجع ذلك إلى تقوية نفوذ هؤلاء المسؤولين وإضفاء مزيد من الأهمية على ما يشغلون من مراكز.

ثالثا: أسباب الزيادة الظاهرية في الإنفاق العام:

أشرنا فيما تقدم إلى قانون تزايد النفقات العامة كظاهرة تاريخية تكشف عنها الإحصائيات المالية في مختلف المجتمعات والأسباب التي تؤدي إلى هذه الظاهرة في الأجل الطويل أو القصير، ومما لا شك فيه أننا كنا نعني بالزيادة في النفقات العامة تلك الزيادة الفعلية أو الحقيقية التي يقابلها زيادة في الخدمات العامة أو السلع العامة التي يمولها الإنفاق العام.

إلا أن تتبع أرقام النفقات العامة في أي مجتمع لابد وأن يكشف عن سبب أو آخر لزيادة ظاهرية تؤدي إلى تضخم حجم الإنفاق العام، دون أن يقابل ذلك بزيادة في التكلفة الحقيقية أو في كمية الخدمات أو السلع العامة المستخدمة في إشباع الحاجات العامة.

ومن هنا فإن التوصل إلى حقيقة التطور في حجم الإنفاق العام يستلزم التعرف على أسباب الزيادة الظاهرية تمهيدا لاستبعاد أثرها على حجم النفقات، ومن أهم هذه الأسباب ما يلي:

1. ارتفاع المستوى العام للأسعار:

من المشاهدات المعتادة تعرض كثير من الإقتصاديات للتضخم أو ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهو ما يعني بداهة انخفاض أو تدهور القوة الشرائية للنقود، الأمر الذي يسفر عنه دفع مبالغ أكبر للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات العامة.

ومن هنا فإنه عادة ما تتعرض الميزانيات العامة لزيادة كبيرة في حجم النفقات العامة دون أن يقابل ذلك زيادة حقيقية في حجم ما تقدمه الدولة من سلع وخدمات، أو في حجم الحاجة العامة التي تضطلع الدولة بإشباعها.

2. اختلاف الفن المالي:

كذلك فإن اختلاف طرق الحسابات العامة أو الحسابات الحكومية عادة ما تؤدي إلى تضخم أرقام النفقات العامة، ومثال ذلك ما يحدث عند الانتقال من طريقة الموازنة الصافية إلى الموازنة الإجمالية، مما يسبب تضخما في أرقام الميزانية عموما بما فيها النفقات العامة دون أن تحدث زيادة حقيقية في حجم النفقات.

كما أن طبيعة الميزانية العامة من حيث شمولها لكافة موازنات الهيئات التابعة للحكومة أو استبعاد بعض الهيئات العامة ذات الميزانية المستقلة يمكن أن يتسبب في زيادة أو نقص ظاهري في حجم النفقات العامة.

3. التوسع الإقليمي والنمو السكان:

تؤثر التغيرات التي تلحق بإقليم الدولة أو بعدد سكانه على حجم النفقات العامة بشكل مباشر، نتيجة لمواجهة الأعباء الجديدة التي تترتب على اتساع إقليم الدولة أو زيادة سكانه متمثلة في مصروفات الدفاع والأمن والخدمات الصحية والتعليمية، وغيرها مما تقدمه الدولة من خدمات.

ومما لا شك فيه أن الزيادة التي تطرأ على النفقات العامة نتيجة لهذا السبب ليست صورية أو ظاهرية تماما، إلا أن تتبع تطور حجم النفقات العامة خلال فترة زمنية معينة في مجتمع ما أو عند إجراء مقارنة بين حجم النفقات في مجتمعين يستلزم استبعاد أثر ما يحدث من توسعات في الإقليم أو زيادة في السكان على حجم النفقات.

الآثار الإقتصادية للنفقات العامة:

أولا– الآثار الإقتصادية المباشرة للنفقات العامة:

1– الآثار المباشرة للنفقات العامة في الإنتاج القومي :

أ– أثر النفقات العامة في قدرة الأفراد على العمل والإدخار والإستثمار: مما لا شك فيه أن طبيعة النفقات العامة التي تقوم بها الدولة من شأنها أن تزيد من كفاءة الأفراد، وهي بالتالي تزيد في الوقت نفسه من قدرتهم على العمل، وتأخذ هذه النفقات العامة الشكل النقدي أو الشكل العيني .كذلك فإن النفقات العامة على المرافق العامة التقليدية (الدفاع الخارجي والأمن الداخلي والقضاء) تعتبر ضرورية للإنتاج وتؤثر على الإنتاج بطريقة غير مباشرة لأن الأمن أساس أي إستثمار، فالدولة التي تكون غير آمنة ولا تتمتع بإستقرار والأمن والطمأنينة لا يمكن للمستثمرين أن يخاطروا بحياتهم وأملاكهم فيها، ومن ثم تقل الإستثمارات فيها مما يعيق العملية الإنتاجية في البلد. وتزيد النفقات العامة من قدرة الأفراد على الإستثمار، إذا وضعت تلك المدخرات القابلة للإستثمار في أيدي الهيئات العامة أو الخاصة التي تعمل في ميدان الإستثمار، مثل إنشاء المصانع وبناء محطات توليد الطاقة..الخ.

كما يؤثر الإنفاق على التعليم والصحة العامة والتأمينات الاجتماعية ضد المرض والعجز والشيخوخة والبطالة على الإنتاج من خلال تأثيره على قدرة الأفراد ورغبتهم في العمل والإدخار.كما يؤدي الإنفاق العام أيضا دورا مهما في توجيه الموارد الإنتاجية المتاحة إلى فروع النشاط المرغوبة عن طريق التأثير على معدلات الربح فيها بضمان حدا أدنى من الأرباح أو سد العجز في ميزانية المشروع خلال مدة معينة ومنح بعض الإعانات المالية كإعانات الإنشاء والتوسع والتصدير.

ب– آثار النفقات العامة في القوى المادية للإنتاج وفي انتقال عناصر الإنتاج: يقصد بالقوى المادية للإنتاج، الموارد الطبيعية والقوة العاملة، ورأس المال والفن الإنتاجي، وهي تشكل في مجموعها المقدرة الإنتاجية القومية، تبعا لمدى توافرها كميا، ومستواها نوعيا، وتؤدي النفقات العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى زيادة المقدرة الإنتاجية، من خلال عوامل الإنتاج كما ونوعا، ولا بد من الإشارة إلى أن النفقات العامة تؤدي إلى التأثير في الإنتاج القومي، بصورة كبيرة من خلال تأثيرها في انتقال عناصر الإنتاج بين الاستخدامات والأماكن المختلفة من القطاع الخاص إلى القطاع العام، مثلاً، ومن نشاط إقتصادي إلى نشاط إقتصادي آخر أو من مشروع إلى آخر، ويجب أن نميز بين نوعين من النفقات العامة، وهما:

● **النفقات العامة الإستثمارية**: ويقصد بها النفقات العامة الإنتاجية، التي تؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال القومي، من خلال تكوين رؤوس أموال عينية جديدة، ومن ثم فإنها تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية القومية، وبخاصة في المدة الطويلة، إضافة إلى ما تحدثه من زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري؛

● **النفقات العامة الاستهلاكية**: وهي ما تعرف بالنفقات العامة الجارية، تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية القومية بصورة غير مباشرة، ومثلها النفقات والإعانات الاجتماعية التي تخصص لإنتاج الخدمات العلمية والأبحاث، والخدمات الطبية والثقافية والتعليمية (التعليم الفني والتدريب) تؤدي إلى زيادة الناتج القومي الجاري، ورفع المقدرة الإنتاجية للأفراد، ومثلها كذلك، الإعانات الإقتصادية التي تمنح للمشروعات وتزيد أرباحها.

ج– آثار النفقات العامة في الطلب الفعلي: من المعروف أن الطلب الفعلي يتكون من كل من الطلب الخاص والعام على أموال الإستثمار وعلى أموال الاستهلاك، ويتوقف حجم الدخل القومي على فرض ثبات المقدرة الإنتاجية القومية على الطلب الفعلي؛ أي على الإنفاق الكلي المتوقع على الإستثمار والاستهلاك، وتشكل النفقات العامة جزءاً هاماً من الطلب الفعلي، يزداد أهمية مع ازدياد تدخل الدولة، ومن هنا فإن النفقات العامة تؤدي دورا هاما في تحديد مستوى التشغيل الكلي، ومستوى الناتج القومي الجاري، عن طريق تأثيرها على مستوى الطلب الفعلي، وهو ما يعني أن أثر النفقات العامة في الإنتاج القومي يتوقف على أمرين هما: أثر النفقات العامة في الطلب الفعلي، وأثر الطلب الفعلي في الإنتاج القومي.

2– الآثار المباشرة للنفقات العامة في الاستهلاك القومي

ويقصد بالآثار المباشرة للنفقات العامة في الاستهلاك القومي، تلك الزيادة في الطلب الاستهلاكي، التي تترتب مباشرة عن النفقات العامة، وذلك من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات وأجور حيث يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد، وذلك من خلال شراء الدولة للسلع الاستهلاكية لسير المرافق العمومية، كنفقات صيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية اللازمة للإنتاج العام أو لأداء الوظائف العامة، والنفقات المتعلقة بالأثاث اللازمة للمصالح الحكومية والوزارة، ويرى البعض أن هذا النوع من النفقات يعد نوعا من تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة، فبدلا من أن تقدم الدولة للأفراد زيادة في مرتباتهم لزيادة استهلاكهم تقوم هي بهذا الإنفاق مما يؤدي هذا الاستهلاك بطريقة غير مباشر، كما تقوم الدولة بتوزيع للدخول للأفراد في صورة مرتبات وأجور ومعاشات فإن النسبة الكبيرة من هذه النفقات يخصصها

الأفراد في الاستهلاك، وتعتبر هذه النفقات منتجة لأنها تعتبر مقابل لما يؤديه الأفراد من خدمات وأعمال فتؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم الدولة بتوزيع بعض الإعانات الاجتماعية والإقتصادية، دون مقابل على بعض الفئات الاجتماعية ومنتجي بعض السلع مثل إعانات البطالة والعجز والشيخوخة والمرض والطفولة، والإعانات التي تمنح لمنتجي بعض السلع هبدف تخفيض أسعارها من أجل زيادة استهلاكها، ومن الواضح أن هذه الإعانات الاجتماعية والإقتصادية، توجه بطبيعتها إلى شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، وبالتالي تزيد الاستهلاك القومي.

3– الآثار المباشرة للنفقات العامة على التشغيل ومستوى الأسعار:

أ– الآثار المباشرة للنفقات العامة على التشغيل :إن الإنفاق الحكومي على الإستثمار والاستهلاك وزيادة صافي ما في حوزة الأفراد من أصول هي أهم أنواع الإنفاق الحكومي أثرا على حجم التوظف بحسب ترتيب الأهمية النسبية المعقودة لكل، والعلاقة بينها وبين حجم التوظيف طردية. هذا ويؤثر الإنفاق الحكومي في التوظيف عن طريق زيادة أو نقص الطلب الفعال، فزيادة الإنفاق الحكومي مع بقاء الإنفاق الخاص ثابتا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات مما يزيد من حجم التوظف، وبديهي انه لو نتج عن التوسع في الإنفاق الحكومي نقص في الإنفاق الخاص فان هذا يؤدي إلى نقص حجم التوظيف، لأن في هذه الحالة الأخيرة، استخدام الحكومة للأفراد في مشروعاتها المختلفة لا يعني أنها تخلق الوظائف لهم بل يعني أنها تغري الأفراد بالعمل لديها بدلا من العمل في قطاع الخاص، فالإنفاق الحكومي في هذا المثال يحول الموارد ومنها الموارد البشرية من القطاع الخاص إلى القطاع العام.

ب – الآثار المباشرة للنفقات العامة على مستوى الأسعار : رغم أن القاعدة العامة للأسعار هي العرض والطلب إلا أن تدخل الدولة سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة يتم من خلال سياستها في الإنفاق العام، وهذا التدخل يعد وسيلة ثابتة للتنظيم الإقتصادي ليس في الظروف الاستثنائية والطارئة فقط بل حتى في الظروف العادية. ويترتب على الإنفاق العام في المشاريع الإنتاجية زيادة في السلع مما ينجم عنه انخفاض في الأسعار، ومثالها أن تشجع زارعة القمح فتعمد إلى استصلاح الأرضي وتوفير الأسمدة وتشجيع الفلاحين بهدف زيادة الإنتاج فإن ذلك يزيد في الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض سعر القمح .أما إذا كان الإنفاق

العام موجه إلى المجالات الاستهلاكية فهذا يؤدي إلى زيادة أسعارها نظرا لزيادة الطلب عليها، ومثالها أن تدفع الدولة للأفراد مرتبات عالية الهدف منها تشجيعهم على الاستهلاك.

إن تدخل الدولة قد يتم إما بتأثيرها على العوامل المحددة للأسعار أي على العرض والطلب أو بتأثيرها المباشر على هذا المستوى، وذلك لما يتوفر لديها من وسائل وطرق عدة، فيمكن لها أن تؤثر في مستوى الأسعار في إطار برامجها الإنفاقية من خلال المنح والإعانات أو من خلال إشرافها المباشر على القيام بالإنتاج أو عن طريق استخدام السياسات المختلفة من نقدية وإئتمانية وضريبية وسياسية للأجور أو من خلال توجيه المستهلك والمنتج بواسطة الحملات الإعلانية، حيث تصب كل هذه التدخلات في إرادة الدولة في العمل على تحقيق إستقرار الأسعار حسب الحالة، فمن جهة التدخل للحد من انخفاضها في حالة الانكماش أو التدخل للحد من ارتفاعها في حالة التضخم من جهة أخرى .

ثانياً– الآثار الإقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة

1– أثر المضاعف :

يعد "كاهن" أول من أدخل فكرة المضاعف في النظرية الإقتصادية، إذ حاول قياس العلاقة الكمية القائمة بين الزيادة في الإستثمار والزيادة في التشغيل، أما الإقتصادي "كينز" فقد استخدم فكرة المضاعف لبيان أثر الإستثمار المستقل على الهيكل الوطني وبالتالي على الإستهلاك، من خلال ما يؤدي إليه هذا الإستثمار من زيادة الاستهلاك المولد في الإقتصاد القومي الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، بإضعاف الزيادة الأولية في الإستثمار المستقل، وهو ما يطلق عليه مضاعف الإستثمار، وقد اهتمت نظرية كنيز بإظهار اثر هذا المضاعف باعتبار أن الإستثمار هو العنصر المتغير الرئيسي، غير إن الفكر الإقتصادي الحديث يميل إلى توسيع فكرة المضاعف وتحليل أثره ليس فقط بالنسبة للإستثمار، ولكن بالنسبة للظواهر الإقتصادية الأخرى مثل الاستهلاك، والإنفاق العام، وبالتالي فانه يمكن تعميم نظرية المضاعف على هذه الظواهر أيضا. يعبر المضاعف عن العلاقة بين الزيادة في الإستثمار المستقل في الدخل القومي. ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

$$م = \Delta \frac{د}{ث}$$

حيث :

م = المعامل العددي –المضاعف

د = التغير في الدخل القومي

ث = التغير في الإستثمار.

وبناء على ذلك، فإن مضاعف الإستثمار، هو العامل العددي الذي يبين مقدار الزيادة في الدخل القومي الناتجة عن الزيادة الأولية في الإستثمار المستقل، والإستثمار المستقل هو ذلك الإستثمار الزيادة في الدخل القومي. وغالبا ما يكون الإنفاق الإستثماري العام إستثمارا مستقلا لأنه يتحدد بموجب خطط إستثمارية طويلة الأجل، ويأخذ في الحسبان، معايير مختلفة تماما عن المعايير التي يقوم عليها الإنفاق الإستثماري الخاص.

لقد قصر "كينز" تحليله لنظرية المضاعف على دراسة أثر الزيادة الأولية في الإستثمار في الدخل القومي، إلا أن الفكر الإقتصادي بعده اتجه إلى تعميم هذه النظرية، وأصبح بإمكاننا أن نعامل الإنفاق على الاستهلاك، التصدير، الإنفاق العام، المعاملة نفسها التي عاملها كينز للإستثمار، الذي اعتبره المتغير الأساسي في نظريته؛ أي أننا نستطيع أن ندرس مضاعف الإنفاق الحكومي الذي يقصد به المعامل الذي يبين مقدار التغيير في الدخل القومي الناجمة عن تغير الإنفاق الحكومي.

إذا المضاعف يبين النسبة بين الزيادة الإجمالية في الدخل الوطني والزيادة الأولية في الإنفاق، أو بعبارة أخرى فهو يبين عدد المرات التي يتضاعف بها أثر الزيادة في الإستثمار وذلك عن طريق التأثير على الاستهلاك وبالتالي على الدخل الوطني .فأهمية المضاعف تتوقف على أهمية الزيادة في النفقات الاستهلاكية بمعنى أنه يرتبط ارتباطا طرديا بالميل الحدي للاستهلاك وارتباطا عكسيا بالميل الحدي للإدخار، ويمكن حساب مضاعف الإنفاق الحكومي من خلال العلاقة التالية :

$$\text{م ح} = \frac{1}{1-\text{ب}}$$

حيث:

م ح = مضاعف الإنفاق الحكومي

ح = يرمز إلى الإنفاق الحكومي

ب = الميل الحدي للاستهلاك

أي أن مضاعف الإنفاق الحكومي، هو مقلوب الميل ا لحدي للإدخار

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{\text{الميل الحدي لإدخار}}$$

وبناء على ذلك، فإن التغير في الدخل القومي الناجم عن الزيادة في الإنفاق الحكومي، يمكن حسابه من العلاقة التالية

$$د = م ح \times \Delta ح$$

حيث :

د =التغير في الدخل القومي

م ح = مضاعف الإنفاق الحكومي

ح = التغير في الإنفاق الحكومي

2- أثر المعجل أو المسارع :

يبين **المضاعف** اثر التغيرات في الإستثمار على الاستهلاك لكن **المعجل** يبين اثر التغير في الاستهلاك على الإستثمار، وتسمى هذه الظاهرة بمبدأ تعجيل الطلب المشتق، لان الطلب على السلع الإستثمارية يشتق من الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية التي توجد نتيجة له: فزيادة الطلب عل السلع الاستهلاكية يؤدي إلى تغيير اكبر في الإنفاق الإستثماري.

لا تقتصر الآثار غير المباشرة للنفقات العامة في الإنتاج القومي، على الزيادة المتتابعة من الاستهلاك المولد، وإنما هناك آثار غير مباشرة أخرى، تحدث في الإنتاج القومي من خلال الزيادة التي تحدثها النفقات العامة في الطلب على الإستثمار، وهي ما يطلق عليها الإستثمار المولد أو التابع. أي ذلك الإستثمار الذي يشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية. وهو ما يعرف بأثر المعجل أو المسارع، وتفصيل ذلك، إن الزيادة في الإنفاق العام ، تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع النهائية الاستهلاكية، مما يدفع منتجي هذه السلع إلى زيادة إنفاقهم الإستثماري، لإنتاج تلك السلع التي ازداد الطلب عليها، بمعدل أكبر. ويمكن حساب المعجل كما يلي:

$$\text{المعجل} = \frac{\Delta \text{ الاستهلاك}}{\Delta \text{ الإستثمار}}$$

وعليه فانه زيادة النفقات العامة تسمح من خلال ما يترتب عنها من زيادة في الاستهلاك، بإحداث زيادة في الإستثمار بكمية اكبر .إلا أن آثار المعجل تتوقف عامة على عدة اعتبارات من أهمها ما يتعلق بطريقة الإنتاج إي الأسلوب الفني للعملية الإنتاجية التي يختلف من قطاع لآخر، واعتبار كذلك ي ما توافر من مخزون السلع الاستهلاكية ومقداره وما يتوافر من طاقات إنتاجية غير مستغلة وحجمها إذ أن وجود مثل هذا المخزون وهذه الطاقات تحد من اثر المعجل بعكس عدم توافر كل منها، كما تتوقف هذه الآثار على تقديرات منتجي السلع الاستهلاكية لاتجاهات الزيادة في الطلب عليها، سواء كانت ذات طبيعة مؤقتة أو عارضة لا تدفع هؤلاء المنتجين إلى زيادة حجم إستثماراتهم أو كانت ذات طبيعة مستمرة تؤدي إلى زيادة حجم الإستثمارات.

ثالثاً– آثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل القومي

يعد موضوع توزيع الدخل القومي من الموضوعات الهامة، ليس فقط في مجال الدراسات الإقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإنما كذلك في مجال الدراسات المالية، فهو يرتبط بعلاقة وثيقة مع نظرية الإنتاج، ويتوقف على الفلسفة الإقتصادية والسياسية التي تتبناها الدولة .ويقصد بإعادة توزيع الدخل القومي، تغيير حالة توزيع الدخل القومي عن طريق تدخل الدولة، باستخدام الوسائل المالية وغير المالية؛ أي أن إعادة التوزيع تتطلب المقارنة بين حالتين، حالة يتم فيها توزيع أولي للدخل، تتدخل الدولة لتغيير هذه الحالة، إلى حالة لا تقم فيها الدولة بإجراء تغيير في التوزيع .يتحدد توزيع الدخل القومي في الإقتصاديات الرأسمالية التي تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، بين مختلف الموارد والقوى الإقتصادية التي تساهم في عملية الإنتاج، وفقا" لقوانين السوق في صورة أجور أو أرباح أو فوائد أو إيجارات. وهو ما يؤدي إلى وجود تفاوت كبير في توزيع الدخل، مما يتطلب تدخل الدولة، لإدخال التعديلات اللازمة التي تجعله أقرب إلى العدالة والمساواة؛ أي ما يعرف بإعادة توزيع الدخل القومي باستخدام النفقات العامة. وتباشر الدولة تدخلها في إعادة توزيع الدخل القومي على مرحلتين، فهي تتدخل أولاً في توزيع الدخل القومي بين الذين شاركوا في إنتاجه؛ أي بين المنتجين وهو ما يعرف بالتوزيع الأولي، ثم تتدخل ثانياً عن طريق إدخال التعديلات التي تراها ضرورية، من الناحية الإقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الإقليمية، على التوزيع الأولي. وهذا ما يعرف بإعادة توزيع الدخل القومي، أي التوزيع بين المستهلكين، أو التوزيع النهائي.

– تدخل الدولة في التوزيع الأولي بين المنتجين: ففي هذه المرحلة، يكون تدخل الدولة في توزيع الدخل القومي بين المنتجين، والتأثير فيه عن طريقين:

– يتحدد تدخل الدولة في بادئ الأمر عن طريق النفقات الحقيقية، التي تؤدي إلى خلق زيادة مباشرة في الإنتاج القومي، وهو ما يعني أن هذه النفقات الإنتاجية، تؤدي إلى توزيع دخول جديدة على عناصر الإنتاج التي أسهمت في خلق هذه الزيادة في الإنتاج، وهي الأجور والفوائد والريع والأرباح؛ أي أهنا تؤدي إلى توزيع الدخول بين المنتجين؛

– ويكون الأثر الثاني من خلال تحديد مكافآت عوامل إنتاج، وهي الأجور والفوائد والأرباح والريع، ويتخذ هذا التحديد أحد الشكلين، مباشر أو غير مباشر، فالتحديد المباشر يتم عن طريق تحديد الأجور (وضع حد أدنى للأجور)، وتحديد الفائدة (وضع حد معين بسعر الفائدة السائد)، وتحديد الإيجارات (تثبيت نسبة معينة للإيجار)، وتحديد نسب الأرباح (السماح بتوزيع نسبة معينة من الأرباح) ويلاحظ أن تحديد أي نوع من عائدات عوامل الإنتاج المذكورة، يؤثر في نصيب ذلك العامل من

الدخل القومي، وأن محاباة الدولة لأي عامل من العوامل الإنتاجية، يعني توجيه التوزيع الأولي للدخل القومي لمصلحته. أما التحديد غير المباشر، فقد يكون من خلال أسعار السلع والخدمات المنتجة، ويترتب على هذا التدخل في الأسعار، التأثير في عائدات عوامل الإنتاج ومن ثم في توزيع الدخل فيما بينها

– تدخل الدولة في إعادة التوزيع (التوزيع النهائي): وفي هذه المرحلة، تلجأ الدولة إلى إدخال تعديلات ضرورية على الدخول النقدية والعينية الناجمة عن التوزيع الأول، لإعادة توزيع الدخل بين المستهلكين. وتعتمد الدولة بشكل كبير على الأدوات المالية، في إعادة التوزيع في رفع مستوى رفاهية المواطنين، أو الرفاهية الجماعية أو القومية، ولتحقيق أكبر إشباع جماعي ممكن .

ويختلف تحديد أثر النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل القومي من خلال التمييز بين النفقات العامة الحقيقية والنفقات العامة التحويلية، كما يتم إعادة توزيع الدخل القومي، فيما بين النفقات الاجتماعية المختلفة، أو فيما بين فروع الإنتاج المختلفة، أو فيما بين الأقاليم المختلفة. وذلك تبعا لنوع النفقات العامة، تحويلية أم حقيقية .ومن ناحية أخرى، فإنه يمكن للنفقات العامة التي تقوم بها الدولة، أن تعيد توزيع الدخل القومي توزيعا قطاعيا وتوزيعا إقليميا.

ويقصد بالتوزيع القطاعي: توزيع الدخل القومي بين القطاعات التي يتكون منها الإقتصاد القومي، زراعة، صناعة، خدمات...الخ. ويعرف التوزيع الجغرافي :أنه توزيع الدخل القومي بين الأقاليم المختلفة التي يضمها الإقتصاد القومي داخل الدولة . وتباشر النفقات العامة أثرها في التوزيع الجغرافي والقطاعي بطريقتين :مباشرة وغير مباشرة، وتتمثل الطريقة المباشرة من خلال ما تقرره الدولة في الخطة الإقتصادية والاجتماعية، من تنمية قطاع معين، أو منطقة أو إقليم معين فتلجأ إلى توجيه النفقات العامة الإستثمارية مباشرة إلى ذلك القطاع وتلك المنطقة؛ فيؤدي ذلك إلى ارتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين الدخل القومي، واستفادة العاملين فيه من منافع الإستثمار، أو تلجأ الدولة إلى زيادة دخول العاملين في قطاع معين أو منطقة معينة، مما يعيد توزيع الدخل القومي في صالح المستفيدين .أما الطريقة غير المباشرة: فتتمثل بوسائل عديدة، أهمها – :أن تمنح الدولة إعانات إقتصادية للمشاريع المقامة في منطقة معينة أو الداخلة ضمن قطاع إنتاجي معين – .أن تقيم الدولة الهياكل الأساسية والاجتماعية المرتبطة بقطاع محدد، أو في منطقة معينة داخل الدولة، كالطرق ومراكز التدريب والطاقة والمطارات، ومحطات توليد الطاقة، الأمر الذي يشجع الإستثمار الخاص للتوجه إلى القطاع أو المنطقة التي ترغب الدولة بتطويره وتنميتها .وتجدر الإشارة إلى أن دراسة آثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل القومي، لا تقتصر على التعرف على طبيعة النفقات العامة؛ بل تتطلب أيضا" التعرف على

مصدر تمويل هذه النفقات .فإذا كانت الدولة تعتمد في تمويل نفقاتها على إيراداتها من الضرائب التصاعدية التي تفرض على ذوي الدخل المرتفع، ومن الرسوم وإيرادات أملاك الدولة، فإن أثر النفقات العامة سوف ينصرف إلى تقليل التفاوت في الدخول بين الطبقات، ودون إحداث أية زيادة في الأسعار، مع مراعاة مرونة الجهاز الإنتاجي. وإذا كان تمويل النفقات العامة، يتم عن طريق الضرائب التي تفرض على الطبقة المتوسطة والفقيرة، أو من القروض العامة، أو من الإصدار النقدي الجديد، فإن أثر هذه النفقات سوف ينصرف إلى زيادة التفاوت في الدخول بين الفئات الاجتماعية، ويسبب زيادة في الأسعار وظهور التضخم، مع مراعاة مرونة الجهاز الإنتاجي، ومستوى التشغيل في الإقتصاد القومي.

المراجع:

كتب:

1. إبراهيم علي عبد الله، أنور العجامة، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1993.
2. أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، مقدمة في الاقتصاد العام–المالية العامة–، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1998.
3. أحمد حمدي العناني، إقتصاديات المالية العامة ونظم الرقابة، دار المعرفة اللبنانية، لبنان، 1992.
4. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000
5. صالح الرويلي، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعّية، الجزائر، 1982.
6. عدلي البابلي، المالية العامة والنظم الضريبة، دار الكتاب الحديث، الأردن، 2009.
7. محمد أبو ناصر، محفوظ المشاغلة، فراس عطا الله شهوان، محاسبة الضرائب بين النظرية والتطبيق ضريبة الدخل و ضريبة المبيعات في الأردن ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
8. محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، الجزء الأول، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1990.
9. محمد طاقة، هدى العزاوي، إقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010.
10. محمد عباس محرزي، إقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الجزائر، 2004.
11. مصطفى حسن سلمان، المالية العامة، دار المستقبل للنشر والتوزيع عمان، 1990.
12. يونس احمد بطريق ، إقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، 1985 .
13. يونس أحمد البطريق، المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984.

موقع انترنت:

1. http://www.ina.edu.sy/tbl_images/file000166.25.3.2014.pdf